مراجعات لآراء

محمد أبو القاسم حاج حمد

الأستاذ قيس محمود حامد*

مدخل :-

تنوعت مناهج التعامل مع القرآن الكريم بين الأخذ من الداخل والفرض من الخارج والفهم بظاهر اللغة ، ومن هذه الطرق الثلاثة تفرعت معظم المناهج الموجودة حالياً ؛ و لسنا في هذا البحث بصدد استعراض آراء كل تلك الاتجاهات ، ولكن من المهم أن نبين أن موقفنا ينطلق من النظر للقرآن كما هو ؛ أي : باعتباره كتاباً إلهياً مقدساًً ؛ فليس القرآن كتاب علم ولا كتاب تاريخ ولا كتاب فلسفة أو غيره ، ولا يُعَد موقفنا هذا موقفاً راديكالياً نافياً لتلك الأبعاد على إطلاقها ؛ وقد اخترنا محاولة الأستاذ محمد أبو القاسم حاج حمد نموذجاً للمناهج التي تتعامل مع القرآن ؛ وذلك لما له من تميز في مجال الدراسات القرآنية والفلسفية ؛ كما أن هناك الكثير من نقاط الالتقاء بيننا أهمها : عدم تناسخ آيات القرآن فيما بينها "بالمعنى الشائع " ، و عدم نسخ السنة للقرآن ، وعدم وجود ترادف ، وهو موقف كثير من العلماء قديماً وحديثاً ، ولكن الفرق الأساس هو أن أبا القاسم لم يلتزم بمقدمات المنهج التزاماً كاملاً ؛ الأمر الذي أوقعه في أخطاء بالغة بيناها في ثنايا هذه المراجعة.

إشكالية التأصيل واتساع الخلط :-

تحت هذا العنوان الفرعي يذهب حاج حمد إلى ضرورة فهم الأبعاد الغيبية دون لاهوت وبمعزل عن المفهوم الأيديولوجي وضرورة فهم التراث الديني ضمن تاريخانيته والخلفيات الثقافية المنتجة له ؛ وهى غالباً الخلفيات البرهانية والعرفانية ، لكن كيف يفهم الغيب دون دراسة ؟ فإذا أقرّ حاج حمد بأنه لابد من الدراسة - فليس هناك من علم يختص بدراسة الغيب سوى اللاهوت ، ولا ندري ما الحرج الذي تسببه دراسة اللاهوت للكاتب؛ أي اللاهوت باعتباره تخصصا أو فرعا معرفيا يختص بدراسة الإلهيات ، وقبل الإقرار أو الاتفاق على الفرع المعرفي الذي يجب أن نفرده لدراسة الغيب - نتساءل نحن ماذا يقصد محمد أبو القاسم حاج حمد بالغيب ؟حيث لم نجد له تحديداً موضوعيًا عنده ، وكل ما هناك مجرد حذلقات لا تفيد ولا تغني.. أما فيما يتعلق بالمكوّن الثاني وهو الطبيعة فهو لا يخلو من إشكال وغموض ؛ إذ أن فكرة الجدل تتضمن الصراع وهذا الصراع ناتج بفعل التناقض في البنية الداخلية للداخلين فيه ، وحاج حمد يتحدث عن جدل الطبيعة وقد ركبه ضمن الجدلية الثلاثية مع الغيب المتحرر من اللاهوت . وبالفهم الذي طرحناه سابقاً فإن الجدل ليس مكانه الطبيعة ؛ فالطبيعة صامتة لاجدل فيها ولا صراع،وحتى إن وجد جدل فليس هو بالمعنى الذي ذهب إليه ، ويقول حاج حمد أيضا : **"أما جدلية الإنسان المركبة مع جدليتي الغيب والطبيعة فقد خرجت به عن المعطيات الوضعية الطبيعية الضيقة للعلوم البيولوجية والسيكولوجية مؤكداً على تركيبه الكوني المطلق باعتبار تخليقه نتيجة للتوالد الجدلي لتفاعل كل الظواهر الكونية"** في

---

* محاضر بجامعة الجزيرة معهد إسلام المعرفة.

رأينا لم يخرج حاج حمد قيد أنملة عن المعطيات الوضعية الطبيعية الضيقة هذا من ناحية – ومن ناحية أخرى لا يوجد "كون مطلق " فكل منهما ينفي الآخر – وهذا الخطأ يقع فيه الكاتب مرة أخرى .. فللإنسان مطلق الحرية والإرادة ولا متناه في نزوعه ضمن كونية لا متناهية في الصغر ولا متناهية في الكبر ، كونية مطلقة وإنسان مطلق يحيط يهما إله أزلي ، وقد أراد الكاتب أن تكون للإنسان مطلق الحرية ، وهى ليست أكثر من فرضية لا يقوم عليها دليل ديني أو فلسفي ؛ فالإنسان معلوم الحدود جسدياً وعقلياً ومعرفياً فحريته لا تخرج عن حدوده الخاصة وحدود العالم الفيزيائي الذي يتعامل معه ؛ وحرية الإنسان محدودة وإرادته مقيدة بحدود حريته لا تستطيع أن تنفذ من أقطارها لأنها ليس لها بذلك" سلطان " . وفى كيفية التعامل مع القرآن يقول: " **التوجه نحو القرآن يستلزم القراءة العلمية المنهجية للقرآن بأدوات معرفية جديدة تحرر الفهم مما لصق به ضمن تاريخانية التراث** " فهذا شعار براق وادعاء عريض ؛ حيث لم يقدم حاج حمد أي وصف لما هية تلك الأدوات .

لماذا الأسلمة وليس الكونية ؟:-

يدافع حاج حمد عن الأسلمة ويرى أن الخروج عن الأسلمة يخل بأسس وضعها؛ إذ أنه يجرد الجدلية الثلاثية " الغيب – الإنسان – الطبيعة " من مصدرها الكوني وهو القرآن المعادل موضوعياً للوجود الكوني وحركته ، فهو المصدر الوحيد للنفاذ إلى هذه الكونية " ، ولدينا عدة مآخذ على هذا القول ؛ وهي:-

أولاً : لا يمكن إدخال الغيب في عمق هذه الجدلية المتفاعلة ، لا لشيء إلا لأن الغيب غائب، فكيف يتفاعل الغائب ؟.

ثانياً : الغيب غيوب وليس غيباً واحداً فما هو غيب بالنسبة إليك قد يكون شهادة عندي .

ثالثاً : إن كان حاج حمد يقصد بالغيب الله سبحانه وتعالى - فإنه أيضاً لا يمكن أن يدخل في هذه التفاعلية الثلاثية ؛ ذلك لأن التفاعل يستلزم التأثير المتبادل من الطرفين ، كل طرف يؤثر في الآخر ويتأثر به وهذا مستحيل في حقه تعالى ؛ فهو الغني الذي لا يفتقر لشيء.

رابعاً : معادلة الكون المسطور – القرآن – بالكون المنظور هو من مأثورات محمود محمد طه في طريق محمد والرسالة الثانية وغيرها.

محددات مشروع إسلامية المعرفة عند حاج حمد :-

يقول حاج حمد أيضاً - في معرض دفاعه عن إسلامية المعرفة - :" **إن إسلامية المعرفة كرؤية كونية لا تستهدف خلاص العرب والمسلمين وإنما خلاص العالم كله وفق مفهوم عالمية الإسلام وليس بالمنطق الأحادى الشمولي"** ونتسآل ما هي محددات مشروع إسلامية المعرفة عند حاج حمد ؟ هل هو مشروع نهضوى أم تنويرى ؟ أم مشروع اجتماعي ؟ أم مجرد منهج جديد للتعاطي مع الفكر الإسلامي بمكوناته المختلفة الأساسية والفرعية ؟ والحق أن مشروع إسلامية المعرفة عنده يشوبه كثير من الخلط؛ فهو يتحدث عن عالمية المشروع والكاتب والكتاب ؛ ثم يأتي ليقول بأنه لم يكن يعني سوى أن يتمدد العربي – حامل الكتاب – على مرافئ العالمية ، وورقته التي تحمل اسم إسلامية المعرفة يوحي عنوانها بأن المحتوى

سوف يكون هو التعريف بإسلامية المعرفة ، لكن هذا ما لم يحدث داخل الورقة ؛ إذ كانت الورقة مختصراً لكل ما كتب حاج حمد ، وإذا كانت العناوين تصاغ بهذه الطريقة فإن العنوان يمكن أن يكون أياً من العناوين الفرعية السبعة والثلاثين التي احتوت عليها الورقة، ولكن يمكن أن نجد العذر للكاتب إذا اعتبرنا الورقة مكونة من جزئيين : إسلامية المعرفة والجمع بين شكل الحكم الديمقراطي والإسلامي .. ولكن في هذه الحالة سنتفاجأ بأن الكاتب لم يقدم أي تصور لحكم إسلامي ؛ وإنما تبنى العلمانية كخيار سياسي وضرورة إسلامية ؛ فضاعت الكيفية هنا كما ضاع سؤال الماهية في ما يتعلق بإسلامية المعرفة

و أين الرؤية الكونية في قوله : **"فالمطلع بموضوعية على مجلدي العالمية و من الألف إلى الياء سيكتشف أن معركة هذا الكتاب هي معركة وجود الإنسان العربي عبر اكتشاف جدليته وجذره الإسلامي ؛ ولكن بطريقة منهجية و معرفية"** ويورد في هذا الصدد قوله : **"إن هم الكتاب هو الشخصية العربية ضمن جدلية تركيبها ,وجدلية تركيبها ترتبط بالإسلام ,ليس كمجرد شعائر وطقوس ولكن كجذر تكويني له مؤثراته الحضارية و الاقتصادية والسياسية و السلوكية ,إنها محاولة "الفهم من الداخل" لوضع أسس التحدي الشامل في الحاضر و المستقبل"** فلا الخلاص المنشود ولا الهم المحمول كونياً بعيب إذا ما ابتغى إليه الوسيلة.؛ فالخطاب النهضوي العربي يجب أن يستوعب خصوصية ومكون هذه الذات التي يستهدفها ؛ فالقرآن ليس كتاباً للعرب فحسب بل هو كتاب للناس كافة , ولذلك فهو محيط بكل ما يتعلق بالإنسان ؛ إذن هو ليس بصالح لإنهاض العرب إلا كما هو صالح لإنهاض غيرهم ؛ أعني : أن الوقود النهضوي القرآني هو وقود إنساني و لا ينبغي تضييق سعته.

حاج حمد وإعمال الاجتهاد :-

تلخص اجتهاد حاج حمد في محاولة أوربة أو أمركة الإسلام ؛ وما دعانا لهذا القول - هو أنه لم يقدم رؤية شاملة للاجتهاد في الإسلام ، ولكن وضع عدداً من القضايا أمام ناظريه وحاول أن يجد لها حلاً ، وكان الاجتهاد عنده يدور حول خمس قضايا ، هي الجهاد ,الحدود, المرأة والربا زائداً الدولة التي اختارها علمانية.

1/ الجهاد:-

يقول حاج حمد : **"الجهاد يرتبط بخصائص الحقبة النبوية وما فيها من تدخل إلهي لتأمين قاعدة الأمة الوسط، هكذا نفهم معنى الجهاد ، وهكذا نفهم علمانية الدولة في الإسلام ودينية المجتمع "** فلو أن التدخل الإلهي هو ما دعى حاج حمد لقصر الجهاد على الحقبة النبوية - فإن هذا التدخل لم يتوقف ، ولو أجهد حاج حمد نفسه قليلا لوجد أن للجهاد شروطا وللنصرة شروط أيضا،ولكن لا الأولى ولا الثانية لها علاقة بالتأريخ أو الجغرافيا ، أعني أنه لا يمكن حصر الجهاد في حقبة أو منطقة . فالتأريخ والجغرافيا ليستا مدخلاً تأسيسياً للفهم , والمخرج من ذلك هو الالتزام بالقواعد المنهجية ,وفهم الحكم يتم داخل البيئة النصية التي ورد فيها ؛ قال أبو عبيدة في كتاب الفضائل : **"حدثنا معاذ بن عوف عن عبد الله بن مسلم بن يسار عن أبيه , قال: إذا حدثت عن الله حديثا فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده "** .و روى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن الأعمش عن

إبراهيم قال:قال ابن مسعود رضي الله عنه : **"إذا سأل أحدكم كيف يقرأ آية كذا وكذا فليسأل عما قبلها "**.فعند إعمال القاعدة نجد أن مشروعية الجهاد قد أتت بإذن انتظر طويلا [**أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولون ربنا الله....**] وأيضا [**وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال.....**]فالجهاد في كل الأحوال كان ردا وليس مبادرة ,أو هكذا نجده في كتاب الله .فالجهاد هو الفريضة الوحيدة التي جاءت تلبية لطلب وطول انتظار ؛ فلا شهادة التوحيد كانت منتظرة ولا الصوم أو الزكاة ؛ وإنما اختص بذلك الجهاد وحده ,وهذه الخصوصية لا يمكن - من وجهة نظرنا - أن تفهم الفهم السليم ما لم يتم بحث آيات الجهاد في داخل بيئتها النصية .أما إذا خرجنا عن تلك البيئة فسنجد أنفسنا في حاجة مستمرة للتبرير .

2/ الربا :-

يقول حاج حمد : **"إن المدقق في هذه المسائل يدرك أن الربا المحرم والذي حدده القرآن وحددته خطبة الوداع هو ربا الجاهلية المركب على الأضعاف المضاعفة "النسئ" ، فالضعف انطلاقاً من الأصل الواحد هو 2 % والضعفين 4 % وهى 4 × 3 = 12 % .ومضاعفة الأضعاف المضاعفة هي 12 × 3 = 36 % ثم تركب سنوياً في حال عدم السداد فتأكل الربح كله وتزيد عليه ، وهذا هو ربا الجاهلية المنهي عنه والمحرم ".**

ثم يورد الآية : **وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون** ". وكذلك قوله تعالى : [**يا أيها الذين آمنوا لا تأكُلُوا الرّبا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون**].

ولكن التحريم والنهى المذكور في الآية- خلافاً لحاج حمد - يقع على الربا وليس على الأضعاف المضاعفة، فهذه الأضعاف لم تذكر إلا في آية واحدة من القرآن ، في حين أن النهي عن أكل الربا مطلقاً هو الأصل الراتب في القرآن والسنة المطهرة ؛ قال تعالى:

[**فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ للَّهِ كَثِيراً وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً**]وقال أيضا : [**يَمْحَقُ اللَّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**]. ويقول أيضا : [**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قالوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ فَانتهى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فأولئك أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**] ومعنى الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا : أي يأخذونه - وهو الزيادة في المعاملة بالنقود والمطعومات في القدر أو الأجل- لاَ يَقُومُونَ من قبورهم إلا قيام الذي يصرعه الشيطان من الجنون وذلك الذي نزل بهم بسبب أنهم قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا في الجواز ، فرد الله تعالى عليهم كما ذكر في الآية ، و مّنْ اتعظ عن أكله فَلَهُ مَا سَلَفَ قبل النهي أي لا يسترد منه ، وَأَمْرُهُ في العفو عنه إِلَى اللَّهِ، وَمَنْ عَادَ إلى أكله مشبها له بالبيع في الحل [

فأولئك أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ].ويقول تعالى: **[يا أيهَا لَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ]** فالحد الأدنى من التحريم هو الأضعاف المضاعفة التي توقف عندها حاج حمد أما الحد الأقصى فهو النهي مطلقا عن أكل الربا كما هو واضح في الآيات السابقة وبين الحدين تقع **"زروا ما بقي من الربا"**.

3/ الزكاة :-

وفى أمر الزكاة يقول الكاتب " **إن الزكاة أمر محدد المصارف لمن يريد أن يؤديها كالصلاة والصوم " طوعاً " فلا إكراه في الدين فكيف يكون الإكراه في الفرع؟ وهى قدر الاستطاعة كالحج** " ونحن نسأل حاج حمد ما الذي جعل الزكاة تدفع طوعاً في حين أن الضريبة تأخذ أخذاً حتى في دولة المواطنة التي ينشدها . وقد فات على حاج حمد أن الزكاة ليست كالصلاة والصوم ! فالصلاة والصوم عبادات فردية لا يترتب على أدائها أو الامتناع عنها ضرر يقع على الآخرين ، في حين أن الزكاة حقوق ؛ ولذلك فإن الامتناع عن أدائها يسبب ضرراً ، وإحدى مهام الدولة رفع الضرر، فلابد إذن من تدخل الدولة لرد الحقوق إلى أهلها وإلا تركت لرغبات الأفراد **."خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها"**. ثم إن حروب الردة لهي أوضح دليل على أن الزكاة من شئون الدولة ، وتتضح هذه الأهمية أكثر إذا عرفنا أن أول حرب سياسية لبسط هيبة الدولة في الإسلام كانت هي الحرب على مانعي الزكاة . أما ردنا على قوله " **فلا إكراه في أصل الدين ، فكيف يكون الإكراه في الفرع ؟** " فهو أن الإكراه في الفرع أوجبه قبول الأصل وتلك قاعدة يمكن تعميمها.

4/ المرأة :-

يقول حاج حمد : " **أما الخمار الذي يخلط الناس بينه وبين الحجاب ؛ فهو الثوب المسدل على جسد المرأة ، وحددت المواضع بالجيوب الجسدية وهى مابين النهدين والإبطين والصلبين والفخذين** " وهذا هو رأي شحرور أيضا في أن " **الزينة المقصودة في الآية زينة مكانية لا شيئية ,لأن الأخيرة تختص بأشياء تضاف إلى الزينة,والزينة المكانية تنقسم قسمين : قسم ظاهر بالخلق , "ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها : ما يعني بالضرورة وجود زينة مخفية في جسد المرأة.وقسم غير ظاهر بالخلق أي أخفاه الله في بنية المرأة وتصميمها.وهو الجيوب.والجيب جاء من جيب ويعني في اللسان العربي الخرق ، و الجيوب في المرأة هي ما بين الثديين وتحت الثديين والإبطين والفرج والإليتين , ويجب على المرأة المؤمنة أن تغطيها,وذلك هو الحد الأدنى في اللباس للمرأة "وليضربن بخمرهن على جيوبهن والخمار" من -خمر – وهو الغطاء.والنبي** (ص) **وضع الحد الأعلى للباس المرأة بقوله : "كل المرأة عورة ما عدا وجهها وكفيها " فإذا خرجت المرأة عارية فقد خرجت عن حدود الله ,وإذا خرجت دون أن يظهر منها شيء حتى وجهها وكفيها فقد خرجت عن حدود رسول الله"** والحق أن القول بأن الجيوب هي الفتحات الجسدية التي حددها حاج حمد قول ضعيف ؛ وذلك للآتي :

أولاً : اعتمد حاج حمد على صيغة الجمع " **جيوبهن** " للتدليل على أن هناك أكثر من جيب ؛ ولذلك فهو لم يبحث عنه في الثوب ، وإنما أخذ يبحث عنه في الجسد ، وقد وقع في هذا الخطأ لأنه لم ينتبه إلى أن المخاطب " جمع " **المؤمنات** ، فالجيب واحد ولكن لأن المخاطبين جَمع جُمع بجمعهن .

ثانياً : هناك إشارة مانعة من إرادة مجرد الثوب ، وهى خُمرهن والخمار في اللغة هو غطاء الرأس ، والقرآن يشير لثوب الرجل والمرأة باللباس ؛ ولذلك كان تخصيص الخمار في خطاب المرأة ، فهو ثوب يميزها ولا نجد له معنى سوى الذي قلناه .

ثالثا : عندما خاطب الله موسى عليه السلام طلب منه أن يسلك يده في جيبه . فلو كان هناك أكثر من جيب لاحتار موسى في أيهما يسلك يده..

ويرى حاج حمد " **أن الزينة هي معالم جسد المرأة التي تظهر بطبيعة التكوين حتى تحت الخمار " إلا ما ظهر منها " وليست " الحلي " التي ينتجها الصاغة** .."أما إشارة الآية: "**ولا يضربن بأرجُلهن ليُعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون**"فالدلالة هنا - عنده - هي المشية الخليعة ؛ حيث تعمد المراة لضرب الأرض برجلها ؛ بما يؤدى لاهتزاز النهدين والصلبين وليس " الخلخال " كما توهم البعض ، فالخلخال من الحلي ولا علاقة له بالزينة ، نقول :

أولاً: إن الزينة في الشيء مضافة له وليست جزءاً من التكوين الأساس ، انظر في الآيات "**موعدكم يوم الزينة** " و "**فخرج على قومه في زينته**" فالزينة زائدة على الجسد.

ثانياً : إذا قبلنا أن زينة المرأة هي معالم جسدها التي تظهر بطبيعة التكوين –كما ادعى حاج حمد - فلامانع إذن من أن تكون عارية تماماً أو تكاد وهى مع محارمها " ، إذ يقول الله [**ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن**] وهو أمر ظاهر البطلان .

ثالثاً : الدحض النهائي لرأى حاج حمد هو في سورة النور قوله تعالي : [**يَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلاَةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَآءِ ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلاَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ وَ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**]. فالنظر في الأوقات والإشارة لها بالعورات يوضح مدى خطورة النظر إلى عورات النساء المحارم حتى طابق القرآن بين الأوقات والعورات .

5/ الحدود :-

إن حاج حمد لم يستطع أن يستوعب التفرقة في ما يتعلق بجريمة الزنا ؛ حيث يقول : **"أما جلد الزاني فهو عقوبة إسلامية يجرى تطبيقها ضمن شروط متعذرة الوجوب وترجع لأولي الأمر المباشرين بحكم القربى ، فهم وحدهم من يملك**

حق الإدانة والتنفيذ بعد ممارسة " الإعضال "و الاستتابة"ونحن غير ملزمين بالتوقف عند "**متعذرة الوجوب** " الإعتذارية" ونكتفي فقط بإثبات الجريمة والعقوبة المقررة عليها ، ونتساءل منذ متى تترك مهمة تنفيذ القوانين للأسر ؟ فهذه لعمري ردة حضارية تعود بنا لأزمان سحيقة تجاوزها الإنسان ببناء الدولة وتوزيع الوظائف والأدوار، ونحن إذا تجاوزنا " تعذر الوجوب " إلا أننا لا نستطيع أن نتجاوز تعذر التطبيق لهذا الحد بعد وجوبه بالصيغة التي أرادها حاج حمد، فمن هم أولو الأمر المباشرون " بحكم القرابة" الذين أرادهم ؟ فلنقل هم الأسرة النووية، ولكن هل تطبقه أسرة الرجل الزاني أم المراة الزانية ؟ أم الأسرتين معاً؟ وماذا لو امتنعت إحدى الأسرتين عن تطبيق من يليها من المدانين ؟ أينفذ الحد في الآخر أم يترك ؟ وهل يطبق الحد طوعاً أم بالإكراه ومن هو الذي يملك سلطة الإكراه وكيف يكون ؟ تلك الأسئلة الحائرة يجب أن يجد لها إجابات مقنعة ؛ فالاعتذار وحده لا يكفى في هذه المسائل ؛ والقوانين لا تفسر بتعذر الإثبات وإنما بالوجوب .

6/ السنة بين التحريف ونفي الأصل :-

يبدأ حاج حمد بمقدمات مثل نفي التحريف عن السنة ,وقصرها على شرح القرآن وليس على نسخه ؛ ولكنه يسلك لهذا الغرض طرقا أخرى كان سيجد نفسه في غنى عنها لو اقتصر على الهدف الأساس فقط ، فهو أولاً طعن في صحة الأحاديث من حيث مشروعية التدوين بإطلاق؛ اعتمادا على نهي عمر رضي الله عنه عن تدوينها ، ونحن نعلم أن هناك كثيرا من المحاذير في هذا الاتجاه و هناك كثير من الإسرائيليات قد أدخلت إلى السنة "**و هذه الإسرائيليات إنما تروى عن أربعة أشخاص هم :عبد الله بن سلام وكعب الأحبار ووهب بن منبه وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ؛ وقد اختلفت أنظار العلماء في الحكم عليهم والثقة بهم ما بين مجرح وموثق ؛ وأكثر الخلاف يدور حول كعب الأحبار.وكان عبد الله بن سلام أكثرهم علماً ,وأعلاهم قدراً .واعتمده البخاري وغيره من أهل الحديث,ولم ينسب إليه من التهم ما نسب إلى كعب الأحبار ووهب بن منبه"** ولكن الكشف عن هذه الإسرائيليات ومن ثم تنقية السنة لا يفترض أن يتم بالطعن في عقائد الصحابة ولا بالشبهات وإنما بالتثبت ومعايرة النص المنقول بالقرآن، فطعن حاج حمد في أبي هريرة بناه على شبهات ضعيفة روج لها الشيعة ، ولم يتوقف عندها حاج حمد ليفندها ، وكان بإمكانه أن يفعل ، ولكنه سار في نفس الاتجاه ؛ يقول حاج حمد : "**كما ورد في "إسعاف المبطأ برجال الموطأ " فهو ينتمي لقبيلة دوس اليمنية وهناك شبهة أنها تنتمي إلى " اليهودية " وهى التي أشار إليها عمر حين حذره بأنه سينفيه إلى " أرض دوس" وكان إسلامه حين غزى المسلمون يهود خيبر ووادي القرى في السنة الهجرية السابعة 628 – 629 وعليه فإن علاقته بالرسول صلى الله علية وسلم – إن كانت هناك علاقة مباشرة – لم تمتد لأكثر من ثلاث سنوات وبضعة أشهر ... وقد روى أبو هريرة في هذه الحقبة ما يزيد على آلاف الأحاديث**" وقد سار حاج حمد في طريقين لإضعاف شهادة أبي هريرة **الأول**: نسبه اليهودي كما زعم ، **والثاني**: قصر فترة التقائه بالرسول الكريم (ص).. أما الطريق الأول فضعفه بيّن لا يحتاج إلى كثير عناء فهو مبني على شبهة انتماء أبي هريرة لدوس التي توجد " شبهة " في انتمائها لليهودية ؛ فالنقد الملتزم بمنهج العلم لا ينبني على الشبهات ؛ وإنما ينبني على الحقائق

البينات هذا في شأن العلم العام ، أما وقد تعلق الأمر بالطعن في عقيدة الصحابة فينبغي التورع ، وهذا بلا شك منهج خطير إن تمكن في عقول الناس فلن يسلم منه أحد ؛ وسوف يكون حاج حمد أول الضحايا، لأنه قد يُستدَل على عمالة حاج حمد لليهود بنفس منهجه ؛ ويمكن أن يقال : إن محمد أبو القاسم حاج حمد قد كان مستشاراً لأفورقي يقيناً وهناك شبهة في عمالة أفورقي لإسرائيل ؛ إذن هناك شبهة عمالة حاج حمد لإسرائيل، فامتحان عقائد الرجال في سرائرهم ليست من شأننا ؛ وإنما هي من شان عالم السرائر . أما الطريق الآخر المبني على قصر الفترة ؛ فبعملية رياضية بسيطة ستجد أن أبا هريرة لم يكن محتاجاً لأكثر من خمس دقائق يومياً يستمع فيها لرسول الله (ص) ليروي ما روى " 5 دقائق × 360 يوم × 3 سنوات = 5.400 دقيقة " - " 5.400 ÷ 60 = 90 ساعة ، وتسعين ساعة من الكلام تساوي أكثر من خمسمائة صفحة ، مع العلم أن الصفحة الواحدة يمكن أن تحتوي على أكثر من خمسة أحاديث ، وهناك أيضاً ستة أشهر لم ندخلها في هذه العملية ، وهذا الطريق علمي وموضوعي يخرجنا من مخاطرة الوقوع في القذف ؛ ولكنه من ناحية أخرى يصب في صالح رواية أبي هريرة ولا يكذبها كما أراد حاج حمد ، و يقول حاج حمد أيضا: " **أنه لم يثبت عن ابن عباس إلا نحو مائة حديث, ولم يثبت عن عمر بن الخطاب إلا نحو خمسين** " فعندما أراد حاج حمد أن يكذب أبا هريرة رضي الله عنه - اكتفى بمجرد الشك وعندما وجد من الأخبار ما يدعم موقفه اعتمده ولم يجهد نفسه بالبحث عن الراوي ولا عن المكان الذي ذكرت فيه هذه الرواية.

7/ خلق آدم : -

يقول حاج حمد بعد تعليق الملائكة على الخليفة : "**وقتها لم يكن آدم قد خلق بعد,فوجوده لاحقاً كان رهناً بغيب يعلم الله ميقاته,فلما انكشف الغيب عن هذا الميقات ولد آدم من أبوين بشريين حيث نفخ الله فيه الروح وعلمه الله ووضعه أمام الملائكة : [وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال انبؤني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين]، والصدق هنا إشارة إلى ظنهم فيما مضى بأن الله يستخلف من بني بشر من يفسدون في الأرض بحيث يتضح هنا أن معطيات الأسماء تتعلق بمفارقة السلوك البشري البهيمي الذي احتجت عليه الملائكة ,وإلا لما طرحت الصدقية هنا.**

ولا شك أن النظرة المتأنية في الآية تكشف لنا عن عدة أشياء منها :

أولا: إن موضوع الدرس في هذه الآية هو العلم ؛ فقد اعترضت الملائكة بعلم ، وتحدى الله الملائكة بعلم , وعلم آدم علم.

ثانيا : بعد ثبات العلم يأتي التدرج في العلم حيث تكون أدنى درجاته هو الظن .فالظن علم ولكن لا يغني عن الحق شيئا.وأعلى الدرجات هو العلم اللدني , وهو علم الاصطفاء والاختصاص ويصطفي الله لهذا العلم من عباده من يشاء حيث كان آدم منهم .وما بين الدون واللدن يقع علم الملائكة.

ويقول حاج حمد : " فقد كان آدم في عالم الروح الذي أسجدت له الملائكة فيه متعالياً على النفس وعلى الطبيعة ,وتعاليه هو جنته ؛ حيث له ألا يجوع ولا يعرى وله ألا يظمأ ولا يضحى,فقد كان آدم روحاً متعالياً على الطبيعة كالسيد المسيح,وكلاهما نتاج نفخ روحي " .

وهذا ليس صحيحاً فآدم لم يكن متعالياً على الطبيعة ولم يتجاوز حاجات الجسد ؛ فالخطاب في: **"لك ألا"** لا يشير إلى التعالي ؛ وإنما يشير إلى الوفرة والإشباع" **رغداً".**فمخاطبة آدم بالأكل من ثمار الجنة سبقت وعده بالا يجوع. وعدم إدراك هذه النقطة على هذا الوجه - تترتب عليه أخطاء كبيرة كقوله: " **فالزلة التي أسندت إلى آدم هي زلة في عالم الأمر والروح المطلق ,وليس خطيئة من جبلة الإنسان "** فلأن حاج حمد رفع آدم فوق طبيعته البشرية ,لم يجد أمامه إلا رفع أخطائه وزلاته أيضا إلى نفس الدرجة التي فهمه فيها ؛ فآدم عليه السلام زلّ زلته وهو بشر كامل ، وكما قلنا سابقاً إن رفع آدم فوق طبيعته البشرية توقعنا في تناقضات ومشاكل لا حصر لها.فالخلق في مقام الأمر ,والزلة في مقام الأمر,واللباس روحي.حتى إننا لنضيع في النهاية في خضم متاهة مظلمة ، ولا ندري فيما إن كان آدم الذي يتحدث عنه حاج حمد هو آدم أبو البشرية أم هو آدم آخر من عالم الروح .

ويقول حاج حمد :**"فقد نزع إبليس - بغوايته لهما عنهما- لباسهما الروحي فتدنيا إلى خصائص الجسد و النفس ؛حيث بدت لهما سوءاتهما [فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوءاتهما] . أما العورة فهما كزوجين كانا يعرفانها ولم تكن مواراة عنهما ".**

وهذه القضية لا تخضع للتخمين لمعرفة ما هو اللباس الذي نزع وبالتالي ما هي العورة المقصودة ؛ فنحن نتعامل مع لغة واضحة الدلالة ، وبإعمال منهج التحليل في حركتيه التفكيكية والتركيبية نصل للدلالة الكلية للمفردة أو الجملة . فلو تأملنا في الآيات لوجدنا أنها لم تتناول أي معطى معنوي أو روحي ,بل كل معطياتها كانت مادية ,فالثوب مادي ,والعورة مادية , ووسوس لهما الشيطان بكلام مادي صريح .

خاتمة :-

إن التعامل الهش مع القرآن يقود إلى مزالق في غاية الخطورة ؛ فلا عاصم من السقوط إلا بالتعامل المباشر مع النص القرآني ؛ وذلك بالالتزام الصارم بالخطوات المنهجية التي ذكرناها ومنها: عدم الخروج على النص أي :عدم فهم المفردة خارجه ، وهذا يستوجب بلا شك الحكم على هذه المفردة داخل البيئة النصية التي وردت فيها